

الوسيط في المذهب

والثاني أنه يفسد ويفسد النكاح لأن إثبات الخيار في أحد العوضين يتداعى إلى الثاني . وهو ضعيف يلزم في سائر شروطه .
والثالث أنه يفسد به الصداق دون النكاح لأن إثبات الخيار في الصداق بعيد وإذا لم يصح أفسد الصداق .

فرع نقل المزني لفظين متقاربين وحكمين مختلفين فقال لو عقد النكاح بألف على أن لأبيها ألفا فالمهر فاسد لأن الألف الثاني ليس بمهر وقد اشترطه .
ولو نكح امرأة بألف على أن تعطي أباه ألفا كان جائزا ولها منعه وأخذها منه لأنها هبة لم تقبض أو وكالة وكان المزني جعل هذا كأنه